

Distr.: General  
26 July 2017  
Arabic  
Original: English



## بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٨٠١٢، المعقودة في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٧، في ما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء الحالة السياسية الراهنة في ضوء التحديات الماثلة أمام تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وتدهور الحالة الأمنية، ولا سيما في منطقة كاساي، فضلا عن الزيادة في تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في البلد.

"ويحيط مجلس الأمن علما بتعيين رئيس وزراء جديد، وإنشاء الحكومة الانتقالية، والتوقيع على "الترتيبات الخاصة" من أجل تنفيذ الاتفاق من قبل بعض الموقعين على الاتفاق، ولكن ليس من قبل الكل. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء بطء تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويكرر المجلس تأكيد أن التنفيذ الفعال والسريع وفي الوقت المناسب للاتفاق أمر حاسم الأهمية في إضفاء المصادقية على العملية الانتخابية وإرساء السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن دعم شرعية المؤسسات الانتقالية، لأنه يمثل خارطة طريق قابلة للاستمرار صوب إجراء انتخابات سلمية وديمقراطية. ويؤكد مجلس الأمن أهمية التنفيذ السريع للاتفاق، بحسن نية وبجميع عناصره، والضرورة الملحة للقيام بذلك، بغية تنظيم انتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة وجيدة التوقيت، في موعد لا يتجاوز كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، على النحو المتفق عليه في اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بحيث تفضي إلى انتقال سلمي للسلطة وفقا للدستور وقرار مجلس الأمن ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، بسبل منها مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة. ويكرر مجلس الأمن دعوته من أجل التنفيذ الكامل لتدابير بناء الثقة المتفق عليها في الفصل الخامس من اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والتي لم يُنفذ بعضها حتى الآن.

"ويناشد مجلس الأمن جميع الأطراف الفاعلة الكونغولية العمل من أجل الحفاظ على المكاسب التي لا تزال هشة في مسار السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويؤكد المسؤولية التي تقع على عاتق جميع الجهات السياسية الكونغولية صاحبة المصلحة، ولا سيما عن طريق التغلب على خلافاتها للتوصل إلى توافق في الآراء ودعم مصالح ورفاه شعبها ووضع



ذلك فوق كل الاعتبارات الأخرى، ويحث بقوة جميع الجهات صاحبة المصلحة على مضاعفة جهودها لضمان شمول جميع الموقعين على الاتفاق في تنفيذه، بما في ذلك العملية المفضية إلى تعيين رئيس المجلس الوطني لرصد الاتفاق. ويعرب مجلس الأمن عن قلقه من أنه، ما لم تقم الجهات الفاعلة السياسية بإظهار حسن النية والإرادة السياسية للوفاء بالوعود التي قطعتها لشعبها عشية رأس السنة الجديدة ٢٠١٦، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الأوسع نطاقا ستكون عرضة لمواجهة ازدياد خطر انعدام الأمن وعدم الاستقرار. ويدعو مجلس الأمن كذلك جميع الأحزاب السياسية، ومناصريها، وسائر الجهات الفاعلة السياسية، إلى التزام الهدوء والامتناع عن أي نوع من أنواع العنف. ويكرر مجلس الأمن تأكيد التزامه بالتصرف على النحو الواجب فيما يتعلق بجميع الجهات الفاعلة الكونغولية التي تتسبب أعمالها وبياناتها في عرقلة تنفيذ الاتفاق وتنظيم الانتخابات.

”ويرحب مجلس الأمن بالتقدم المحرز في عملية تسجيل الناخبين، التي تقودها اللجنة الانتخابية الوطنية واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، بدعم نشط من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويدعو إلى مواصلة تلك الجهود لضمان تسجيل الناخبين على النحو الصحيح في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في مقاطعات كاساي. ويدعو مجلس الأمن إلى سرعة نشر الجدول الزمني للانتخابات، كما دعا الاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمته التاسع والعشرين، مما سيحقق الوضوح بشأن التوقيت والخطوات المقبلة على السواء ويمكن الشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة، الذين يظل دعمهم التقني والمالي هاما لإجراء الانتخابات، من التحديد الأفضل لنوع المساعدة التي يتعين عليهم توفيرها وتوفير إمكانية الإعداد الفعال للانتخابات. ويحيط مجلس الأمن علما بالالتزام المتكرر من قبل سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية بتمويل الدورة الانتخابية المقبلة، ويؤكد أنه، على الرغم من الصعوبات المتعلقة بالميزانية التي تواجه الحكومة، يظل من الأهمية بمكان أن يتم صرف الأموال التي وعدت بها على النحو المقرر لضمان المضي قدما بالعملية الانتخابية في توقيت مناسب.

”ويكرر مجلس الأمن إدانته للعنف الذي وقع في منطقة كاساي خلال الأشهر الأخيرة، ويعرب عن بالغ القلق إزاء انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة في المنطقة، بما في ذلك حالات العنف الجنسي في سياق النزاع، وإزاء الأنباء الأخيرة عن الادعاءات باكتشاف المزيد من القبور الجماعية. ويحيط مجلس الأمن علما بالبيانات الصادرة عن ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي تقول بأن بعض القبور الجماعية المزعومة هي مدافن في واقع الأمر. ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه البالغ إزاء الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها الميليشيات المحلية في تلك المنطقة، بما فيها تلك التي تنطوي على تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة، والهجمات على المدنيين والمواقع المدنية، وكذلك الهجمات على قوات الأمن التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورموز سلطة الدولة. ويعرب مجلس الأمن كذلك عن قلقه إزاء الهجمات، التي تتم في انتهاك للقانون الدولي الساري، على المدارس والمستشفيات، ويدعو إلى احترام الطابع المدني للمدارس، وفقا للقانون الدولي الإنساني. ويكرر مجلس الأمن كذلك الإعراب عن القلق البالغ إزاء التقارير

الأخيرة التي تفيد بحدوث زيادة كبيرة في انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان من قبل أفراد قوات الأمن التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة كاساي، بما في ذلك الاستخدام غير المناسب للقوة وقتل المدنيين. ويشدد مجلس الأمن على أن هذه الانتهاكات والتجاوزات قد تشكل جرائم حرب بموجب القانون الدولي. ويؤكد مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن كفالة الأمن في إقليمها وحماية سكانها، مع احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الامتناع عن أي استخدام مفرط للقوة ويدعو جميع الأطراف الأخرى إلى وقف ونبذ أي نوع من أنواع العنف فورا، وإلقاء السلاح، والمشاركة في إيجاد حل سلمي للأزمة.

” ويعرب مجلس الأمن كذلك عن قلقه إزاء الأزمة الإنسانية الناجمة عن العنف، مما أدى إلى تشريد أكثر من ١,٤ مليون شخص داخليا وأرغم أكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص على الفرار من البلد. ويشدد مجلس الأمن على الحاجة الملحة إلى توفير إمكانية الوصول الآمن ودون عوائق للعاملين في المجال الإنساني.

” ويكرر مجلس الأمن تأكيد أهمية إجراء تحقيقات عاجلة وشفافة في انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان في منطقة كاساي، والضرورة الملحة للقيام بذلك. ويرحب المجلس بإيفاد فريق من الخبراء الدوليين من أجل العمل بالتعاون مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويكرر مجلس الأمن تأكيد عزمه على أن يرصد عن كثب التقدم المحرز في التحقيقات في هذه الانتهاكات والتجاوزات، بما في ذلك التحقيقات المشتركة التي تجريها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل محاكمة ومحاسبة جميع المسؤولين عنها، ويتطلع قدما إلى التقرير الذي ستصدره. ويحيط مجلس الأمن علما بما تم مؤخرا من محاكمة وإدانة عدد من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأحد أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية كخطوة أولى نحو مكافحة الإفلات من العقاب.

” ويكرر مجلس الأمن تأكيد ضرورة قيام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بإجراء تحقيق سريع وكامل في مقتل اثنين من أعضاء فريق الخبراء وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة، ويدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التعاون مع التحريات التي تجريها الأمم المتحدة، وكذلك مع تحقيقات إنفاذ القانون التي قد تجريها السويد أو الولايات المتحدة، وفقا للتشريعات الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتطلع مجلس الأمن قدما إلى نتائج مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة الذي أنشأه الأمين العام للتحقيق في مقتل الخبرين. ويشير مجلس الأمن إلى ما قرره في الفقرة ٣ من القرار ٢٣٦٠ (٢٠١٧) من أن الأعمال التي تقوض السلام أو الاستقرار أو الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشمل التخطيط لشن هجمات على أفراد حفظ السلام التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو على الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، بمن فيهم أعضاء فريق الخبراء، أو توجيه

تلك الهجمات أو رعايتها أو المشاركة فيها، ويعرب عن استعداده لتحديد أسماء الأفراد والجماعات المسؤولين عن تلك الهجمات لفرض جزاءات عليهم.

”وبلاحظ مجلس الأمن بقلق استمرار أنشطة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الزيادة الأخيرة في أعمال العنف ضد المجتمعات المحلية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتساعد التوترات الإثنية، وزيادة التشرذم الداخلي.“

”ويعيد المجلس تأكيد التزامه القوي بسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.“

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية في المساعدة على ضمان التنفيذ الكامل لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وفقا لقراره ٢٣٤٨ (٢٠١٧). ويدعو مجلس الأمن شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مواصلة دعم الجهود المخلصة التي تبذلها الأطراف الوطنية صاحبة المصلحة في سبيل التنفيذ الكامل للاتفاق. ويكرر مجلس الأمن دعوته إلى بلدان المنطقة، التي وقعت قبل أربع سنوات على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، إلى تسريع الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها الوطنية والإقليمية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون، الذي يظل يتسم بأهمية جوهرية لتحقيق السلام والأمن الدائمين في منطقة البحيرات الكبرى. وبهيب مجلس الأمن بالأمم المتحدة والجهات الضامنة للاتفاق الإطاري والبلدان الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن توفر كل الدعم اللازم لهذه الغاية.“